

المصدر: النهار

التاريخ: ٣٠ يوليو ٢٠٠٥

لبنان - سوريا: "ميني عراق"؟

من حيث المبدأ، يزور الرئيس فؤاد السنيورة دمشق غدا الأحد من أجل انقاذ العلاقات الثنائية بين البلدين والتي تحتاج إلى الجهد الكثير، لا بل أكثر من ذلك، إنها تحتاج إلى رغبة صادقة من ناحية السلطات السورية التي تتحكم في مصير العلاقات بعدما انتقل التصعيد من الساحة اللبنانية إلى الساحة السورية، مع اليقين أن ثمة فارقاً جوهرياً بين التصعيدين هو أن اللبنانيين صعدوا اللهجة ضد سوريا في لبنان وسياساتها والاختفاء الكبيرة التي ارتكبتها النظام، إلى أن اشتعلت الأرض. أما التصعيد السوري فهو يأتي كرد فعل على استقلال لبنان وتخلصه من ربقة النظام المافيوخي المخابراتي الذي حكم البلاد سنوات طويلة. أما قضية العمال السوريين والضحايا الذين سقطوا والأرقام المبالغ فيها إلى حد بعيد، فتشكل الذريعة الدعائية التي يستخدمها النظام من أجل إثارة الشارع السوري ضد اللبنانيين لحرف الانتباه عن الأخطاء التي ارتكبتها النظام في لبنان، وربما كان في حاجة إلى محاسبة داخلية تحول دون العودة إلى سياسات مماثلة في المستقبل.

ورب قائل أنه لو كانت في سوريا محاسبة ديموقراطية، أقله لسلوك النظام خارج الحدود، لما وصلت الأمور إلى ما وصلت إليه مع لبنان.

لا نقول هذا الكلام من أجل تسعير الخلاف بين البلدين، فنحن ضنينون بتلك العلاقات، على أن تكون سوية ومتوازنة تعكس رغبة مشتركة في بناء صرح متين يقدم العام على الخاص، على أساس اعتراف سوري صريح بأن لبنان بلد يحق له أن يتمتع باستقلاله وأن يرفض كل تدخل أو محاولة فرض وصاية أو هيمنة عليه، أكانت اجنبية (أميركية أو فرنسية) أم عربية (سوريا). فإذا كان لبنان يرفض - أعاد البيان الوزاري تأكيد ذلك - أن يكون ممراً أو مستقراً لأي تهديد أو تأمر على سوريا، فإنه في المقابل يحق لنا في لبنان أن نطلب من الأخوة السوريين التزاماً عملياً لمنع التآمر على بلادنا انطلاقاً من سوريا أو برعاية من جهات سورية. هذا معناه عملياً وقف تهديد الأمن اللبناني وسلامة الناس، والتوقف عن تهديد الاستقرار، والأهم من ذلك كله أن تلغي الجهات المعنية لائحة الاعتقالات لشخصيات لبنانية تشمل كما بات معروفاً سياسيين وإعلاميين ورجال أعمال. ومن دون قطع سوريا كل أنواع التعامل مع جهات تنتمي إلى النظام الأمني السابق (أمنيون ومدنيون وحزبيون) ستظل العلاقات على تأزمها، بفعل استمرار أحد طرفين في التعامل مع الطرف الآخر على أنه ساحة سائبة ومفتوحة على تصفية الحسابات والانتقامات. من هنا أملنا من رئيس الحكومة اللبنانية فؤاد السنيورة الذي نعرف كم هو صادق في رغبته في إعادة بناء علاقات أكثر من مميزة مع الأخوة السوريين - أملنا أن يكون حديثه مع نظرائه صريحاً كل الصراحة، وخصوصاً على المستوى الأمني الذي لا يختلف لبنانيان على صلة جهة ما في سوريا (أو مرتبطة بسوريا)

بالاستقرار الذي تعيشه البلاد. هذه هي المهمة الاولى للسنيرة، ان يعمل على رفع "حالة الطوارئ" السورية في لبنان! ان للنظام السوري مصلحة في تبريد الازمة مع لبنان، وذلك على عكس التحليل الذي يقال انه سائد في دمشق. فمحاولة تحويل لبنان "ميني عراق" تجربة قد لا يتكرر نجاحها مرة اخرى، وخصوصا ان سوريا تحت مجهر المجتمع الدولي الذي يرى في تقاطع فرنسي - اميركي مستمر انها تقف وراء كل الاحداث الامنية التي حصلت منذ محاولة اغتيال مروان حماده حتى محاولة اغتيال الياس المر. ثمة اقناع في باريس كما في واشنطن - وفق مصادر دبلوماسية اوروبية في باريس - بأن النظام السوري لم يتوقف عن محاولاته لزعة الاستقرار في لبنان، وانه يعمل بلا كلل لتحويل هذا البلد "ميني عراق". ومن هنا تضيف هذه المصادر ان فرنسا والولايات المتحدة مستعدتان لاتخاذ تدابير ردعية في وجه هذه المحاولات التي لا تتوقف عند الامن وانما تتعداه الى الحصار الاقتصادي الذي تقوم به دمشق والذي يمكن ان ينتج منه في مدى منظور تحرك للمجتمع الدولي (اوروبا - الولايات المتحدة) من اجل البدء بفرض عقوبات على دمشق، مع العلم ان باريس لا تحبذ سياسة العقوبات. ولكن التحليل السائد على المحور الثنائي الفرنسي - الاميركي هو ان النظرة الى النظام في سوريا تتحدد في ما تتحدد، في ضوء سياساته في لبنان.

بناء على ما تقدم، يمكن القول ان للبنان وسوريا مصلحة في انقاذ العلاقات المشتركة، وبسرعة. ونحن من ناحيتنا نعرف ان اللبنانيين يجمعون على ذلك لكنهم يريدون من النظام السوري سلوكا جديدا نابعا من تغيير فعلي في النظرة الى كل من لبنان والشعب اللبناني على انهما لم يعودا جزءا من ارث في جمهورية وراثية عربية تحكمها معادلة، "اما ان يبقى لبنان ملكنا واما ان نحوله ميني عراق".

اما بعد، فبالتوفيق يا دولة الرئيس فؤاد السنيرة في مساعيك الطيبة في دمشق الحبيبة، رغم كل كل شيء!

علي حماده - باريس